

ظاهرة الفساد في لبنان وطرق مكافحتها

إعداد: الباحثة / ريان فارس أحمد | الجمهورية اللبنانية
طالبة دكتوراه في الحقوق - القانون العام / الجامعة الإسلامية في لبنان

E-mail: bazzal@hotmail.com | <https://orcid.org/0009-0001-8029-3821>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.18>

تاريخ النشر: 2025/11/15	تاريخ القبول: 2025/11/1	تاريخ الاستلام: 2025/10/26
-------------------------	-------------------------	----------------------------

للاقتباس: أحمد، ريان فارس، ظاهرة الفساد في لبنان وطرق مكافحتها، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، المجلد الثامن، العدد 23، السنة 2، 2025، ص-ص: 394-415. <https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.18>

المُلخَص

يتناول هذا البحث ظاهرة «الفساد» بوصفها عاملاً معيقاً لمسار التنمية، إذ تُعطل آليات النمو وتكبح إمكانات الإزدهار. وقد تطوّر «الفساد» من حالة محلية محدودة إلى منظومة عابرة للحدود، فأضحى ظاهرة معقدة تتغلغل في البنى المؤسسية والاقتصادية لمختلف الدول.

كما يقوّض «الفساد» ركائز المؤسسات الديمقراطية ويبطئ حركة التنمية الاقتصادية، ممّا يُولّد حالة من عدم الاستقرار الحكومي نتيجة تراكم البيروقراطيات القائمة على الرشوة.

كما يؤديّ تمركز السلطة في يد قلة إلى تحويلها عن غاياتها العامة نحو مصالح شخصية، ممّا يعمّق أنماط «الفساد الإداري والمالي» ويجعلها متجذّرة في البنى السياسية، وهو ما يظهر جلياً في الحالة اللبنانية. وبالتالي، تتطلّب مكافحة الفساد، بناءً على ذلك، تنسيقاً مُتكاملاً عابراً للحدود بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لكشف شبكاته. كما تستوجب مقاربة تشاركية شاملة بين السلطات الوطنية والمجتمع المدني لمعالجة جذور الظاهرة بدلاً من الاكتفاء بمظاهرها.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، لبنان، الحوكمة الرشيدة، النزاهة.

Corruption in lebanon: Causes and Countermeasures

Author: Researcher / Rayan Fares Ahmad | Lebanese Republic

PhD Student in Law - Public Law | Islamic University of Lebanon

E-mail: bazzal@hotmail.com | <https://orcid.org/0009-0001-8029-3821>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.18>

Received : 26/10/2025

Accepted : 1/11/2025

Published : 15/11/2025

Cite this article as: Ahmad, Rayan Fares, *Corruption in lebanon: Causes and Countermeasures*, *ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research*, vol 8, issue 22, 2025, pp. 394-415. <https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.18>

Abstract

This study examines the phenomenon of «corruption» as a structural impediment to development, since it disrupts mechanisms of growth and curtails the potential for prosperity. Corruption has evolved from a limited local issue into a transnational system, becoming a complex phenomenon that penetrates the institutional and economic structures of various states. It undermines the foundations of democratic institutions and slows the pace of economic development, generating conditions of governmental instability through the accumulation of bureaucracies sustained by bribery. The concentration of power in the hands of a few diverts it from its public purposes toward private interests, deepening patterns of administrative and financial corruption and embedding them within political structures—as clearly exemplified in the Lebanese case. Accordingly, combating corruption requires coordinated action among states and regional and international organizations to expose its networks and sever its cross-border extensions. Such an approach demands cooperation between national authorities, local communities, and civil society organizations within a comprehensive participatory framework that addresses the structural roots of the phenomenon rather than its symptoms.

Keywords: Administrative corruption, Lebanon, Good governance, Patronage.

المقدمة:

يشكل «الفساد» ظاهرةً اجتماعيةً شاملة تتجاوز الحدود والثقافات، فتطال الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتخترق قطاعاتها العامة والخاصة. وفي هذا السياق، تتسع آثاره لتقوّض أسس العدالة وتعطل مسار التنمية، إذ يمتد أثره من المجال الاقتصادي إلى السياسي والإداري في آن واحد. ومع تفاقم هذا التمدد، يتحول إلى تهديد مباشر للشرعية والسلام الأهلي. ويتّضح أنّ جذور الفساد تتوسّع من البنى المادية نحو البعد الأخلاقي الذي يشكل خط الدفاع الأول ضد انتشاره، إذ يؤدي ضعف القيم إلى انهيار آليات الضبط الذاتي وتحويل السلوك الفاسد إلى ممارسة مألوفة تُبرّر ضمن النظام الاجتماعي نفسه.

تتجلى عالمية «الفساد» حين تتشابه أنماطه ودوافعه في مختلف البيئات الاجتماعية، غنيّة كانت أم فقيرة، متقدمة أو نامية. وينبع استمراره من نزعة الإنسان إلى تحقيق منافع مادية أو رمزية خارج منطق الاستحقاق، ما يؤدي إلى تغلغه في نسيج الثقافة الاجتماعية. ومع مرور الزمن، تتحول الممارسة الفاسدة إلى عادة اجتماعية يصعب اقتلاعها، فتغدو مكافحتها رهينة إصلاح متزامن في القيم والمؤسسات معاً. ومن ثمّ يتبيّن أنّ معالجة الفساد تتطوّر من الاعتماد على الأدوات القانونية نحو تجديد أخلاقي وثقافي مواز يهدف إلى بناء وعي جماعيّ مضادٍ للفساد يحصّن السلوك العام ويعيد الثقة بالمؤسسات.

وفي هذا الإطار، أسهم تعقّد ظاهرة «الفساد» وتشابك امتدادها في نقلها من شأنٍ وطني إلى قضية دولية مشتركة. وعليه، فإنّ التعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية أصبح ضرورةً لمواجهتها من خلال اتفاقيات وآليات قانونية موحدة. وقد مثّل اعتماد «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» عام 2003 ⁽¹⁾ تحولاً نوعياً في ترسيخ إطار عالمي للعقوبات والردع، أعقبته «الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد» عام 2010، التي جسّدت إدراكاً جماعياً بأنّ الظاهرة تجاوزت حدود السيادة الوطنية وأصبحت تتطلب تنسيقاً قانونياً وأخلاقياً واسعاً. وبذلك، تبلور مفهوم جديد للمسؤولية المشتركة في مواجهة الفساد بوصفه تحدياً عابراً للحدود لا يمكن لأي دولة أن تتعامل معه بمعزلٍ عن غيرها.

أما على الصعيد الوطني، فقد رافق «الفساد» مسار الدولة اللبنانية منذ نشأتها، نتيجة تراكم إرثٍ إداريٍ مثقلٍ بآثار العهدين العثماني والفرنسي. ورغم إعلان حكومة الاستقلال الأولى نيتها بناء إدارة نزيهة واقتصاد منتج ⁽²⁾، فإنّ ضعف الرقابة وتفشي المحسوبيات أدّى تدريجياً إلى ترسيخ الفساد

(1) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، نيويورك، 2003، https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf (تاريخ الدخول: 21 أكتوبر 2025).

(2) رئاسة مجلس الوزراء اللبناني. البيان الوزاري الأول لحكومة رياض الصلح (1943). بيروت: رئاسة مجلس

كعنصر بنيوي في الممارسة الإدارية والسياسية. ومن ثمّ يمكن القول إنّ الأزمة اللبنانية ليست طارئة بل هي نتاج تاريخ طويل من تآكل البنية المؤسسية وضعف المساءلة.

وفي هذا السياق، أصبح «الفساد» سمة بارزة للعصر الحديث، إذ تجاوز نطاقه المحلي ليغدو ظاهرة عالمية تمسّ الاقتصاد الوطني والبنية الاجتماعية في آن واحد. فهو يعيق التنمية ويزعزع منظومة القيم وينتج أنماطاً سلوكية تحلّ فيها المصالح المادية محلّ الكفاءة والمعيّار الأخلاقي. ومع ازدياد الترابط العالمي وتكثيف التبادل المعلوماتي والمالي، تبلورت ظاهرة «عولمة الفساد» التي حوّلتها إلى شبكة عابرة للأنظمة والسيادات، تتغذى من الفجوات القانونية وتستفيد من تفاوت الرقابة بين الدول.

نتيجة لذلك، تطوّر «الفساد الإداري» من ظاهرة محلية إلى قضية عالمية تتطلب تفعيل آليات مكافحة دولية وتعاوناً مؤسسياً عابراً للحدود. وتتجلّى أهميته النظرية في أنّ أي إصلاح حكومي مستدام يبدأ بإصلاح الجهاز الإداري، بوصفه المجال الذي يتكوّن فيه الفساد وتُبنى داخله أدوات مواجهته. أما في البعد التطبيقي، فتعاني الإدارات العامة في كثير من الدول النامية من اختلالات تشريعية وتنظيمية تُضعف المساءلة وتكرّس التعسف في استعمال السلطة، ما يجعل الإصلاح الإداري شرطاً بنوياً لأي عملية تنموية فعالة.

وانطلاقاً من هذه الإشكالية، يسعى هذا البحث إلى إعادة تأهيل الجهاز الإداري للدولة بما يتوافق مع متطلبات التنمية الشاملة، عبر تحليل مظاهر «الفساد الإداري» وتشخيص أسبابه واقتراح آليات عملية لمعالجته، بما يعزز كفاءة الأداء العام وفعالية السياسات الوطنية. وي طرح البحث سؤالاً محورياً يتمثل في: ما السبل الأكثر فاعلية لمكافحة ظاهرة «الفساد» في لبنان؟

في هذا الإطار، تتطلب مكافحة «الفساد» تعاوناً منسقاً بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لكشف شبكاته المتداخلة وقطع امتداداته العابرة للحدود، كما تقتضي تفعيل الشراكة بين السلطات الوطنية والمجتمع المدني والمواطنين ضمن مقاربة تشاركية شاملة تعالج الجذور البنوية للظاهرة بدل الاكتفاء بمظاهرها. ومن ثمّ يتبيّن أنّ المواجهة الناجحة تحتاج إلى توافق بين الإرادة السياسية والمجتمعية على بناء منظومة أخلاقية ومؤسسية متكاملة تعيد للوظيفة العامة معناها كخدمة للمصالح العام.

يرتكز هذا البحث، بناءً على ما سبق، على معالجة «الفساد الإداري» في لبنان ضمن هيكل تحليلي متدرج ينتقل من التأسيس المفاهيمي إلى المقاربة التطبيقية. ويهدف هذا التدرج إلى بناء فهم تراكمي يمهّد لتحديد أدوات المواجهة العملية، بما يسهم في إعادة توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع ويؤسس لنموذجٍ إصلاحيّ قابلٍ للتطبيق في السياق اللبناني المعاصر

الوزراء، 1943، ص. 1-7، <http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=268> (تاريخ الدخول: 21 أكتوبر 2025).

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للفساد الإداري في لبنان

يُظهر «الفساد» بجميع أشكاله حضورًا مركزيًا في العصر الحديث، إذ تطوّر من ظاهرة قديمة متجذّرة في تاريخ المجتمعات البشرية الأولى إلى سمةٍ مميّزةٍ لعلاقاتها السياسية والاقتصادية المعاصرة. وتتسع تداعياته لتخترق حدود القطاعات الجزئية، فتطال البنية الكاملة للمجتمع والدولة في آنٍ واحد. فهو يعطل حركة التنمية الاقتصادية ويزعزع التوازن الاجتماعي من خلال تطبيع سلوكياتٍ منحرفةٍ تقوّض منظومة القيم التي تستند إليها الحياة الجماعية. ويتعمّق أثره السياسي حين تُخلل الممارسات الفاسدة قواعد العمل الديمقراطي، فتُتيح نشوء أنظمةٍ تقوم على النفوذ المالي والرشوة في مقابل تراجع الشرعية الشعبية. ومع الانفتاح العالمي وتراجع الحدود الاقتصادية والتقنية، تطوّر «الفساد» نحو ما يُعرف بـ«عولمة الفساد»، حيث تحوّل من ممارسةٍ محليةٍ إلى منظومةٍ تتحرك في فضاءٍ عالميٍ مترابطٍ يحدّد تفاعلات الدول.

تتنوّع أشكال «الفساد» وأساليبه وفق تطور الوسائل التقنية والزمنية، إذ يمتلك الإنسان قدرةً مستمرةً على ابتكار طرائق جديدةٍ لممارسته تجعله ظاهرةً متجددةً تتكيّف مع التحوّلات المجتمعية. وتزداد خطورته حين يتحوّل من ممارسةٍ فرديةٍ إلى نمطٍ مؤسسيٍّ تُكرّسه الأنظمة عبر آلياتٍ قانونيةٍ أو عرفيةٍ تضفي عليه طابع القبول الاجتماعي، ما يجعله جزءًا من البنية الإدارية والاقتصادية معًا. وبذلك يتحوّل «الفساد الإداري والمالي» إلى سمةٍ بنيويةٍ متجذّرةٍ في معظم أجهزة الدولة.

يستعرض هذا المبحث الإطار المفاهيمي لـ«الفساد الإداري» من حيث تعريفه وأشكاله، محللاً أسبابه البنيوية وتداعياته على المجتمع والدولة، تمهيدًا لبحث سبل مكافحته في الفصول اللاحقة.

المطلب الأول : مفهوم الفساد الإداري وأشكاله

يتنوّع فهم «الفساد الإداري» باختلاف النظم السياسية والإدارية، إذ تطوّر تحليله في الأدبيات الحديثة من مقارنةٍ أخلاقيةٍ تربطه بانحراف القيم إلى مقارنةٍ وظيفيةٍ تفسّره بخلل أداء المؤسسات، ثم إلى مقارنةٍ حديثةٍ متعددة الأبعاد تجمع بين العوامل التنظيمية والاجتماعية والسياسية في إطارٍ تفسيريٍّ واحد.

تتجلّى أشكال «الفساد الإداري» في ممارساتٍ كالرشوة والاختلاس والغش وسوء استخدام الموارد العامة، وتتأثر هذه الممارسات بدرجة الوعي الاجتماعي والثقافة السائدة، إذ تُظهر بعض الأمثال الشعبية نزعةً لتطبيع السلوك غير النزهي ومنحه شرعيةً اجتماعيةً ضمنيةً تُضعف الوعي الجماعي بقيمة النزاهة.

ينصرف مفهوم «الفساد الإداري» إلى انحراف السلوك المؤسسي داخل الأجهزة الحكومية، ويتجسّد

في إساءة استخدام السلطة لتحقيق منافع شخصية أو فئوية تخلّ بمبدأي النزاهة والعدالة الوظيفية. ويتخذ هذا الانحراف صوراً متعددة تشمل الرشوة واستغلال المنصب والتحيز والإهمال المتعمد للواجبات وتبادل النفوذ، ما يجعله ظاهرة مؤسسية متكررة لا حالات فردية معزولة.

يمثل «الفساد الإداري» تحدياً بنيوياً عميقاً في المجتمعات المعاصرة، إذ يضعف العدالة الاجتماعية ويقلص كفاءة المؤسسات العامة ويعرقل النمو الاقتصادي. وتتسع آثاره لتشمل المجالين السياسي والاجتماعي، فيعمّق فجوات عدم المساواة ويضعف الثقة بين الدولة والمواطن، مما يقود إلى تآكل الأساس الديمقراطي وتراجع فاعلية منظومة العدالة، وهو ما يجعل مكافحته شرطاً جوهرياً لإعادة بناء العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع.

الفرع الأول : تعريف الفساد الإداري

يتنوّع تعريف «الفساد» باختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، إذ يعكس هذا التنوّع تباين المرجعيات القانونية والقيمية التي تنظّم العلاقة بين السلطة والمجتمع. ففي بعض البيئات المؤسسية يُنظر إلى استخدام الموظف للممتلكات العامة لأغراض شخصية كأحد أشكال «الفساد»، في حين تركز دول أخرى على الأفعال الجسيمة مثل «الرشوة» و«الإتجار» بالوظيفة العامة، ما يعكس اختلاف درجة الحساسية الأخلاقية والمعارية تجاه السلوك الإداري. ومن ثم، يتطلب بناء فهم متماسك لظاهرة «الفساد الإداري» تحليل المفاهيم المحيطة بها ومقارنتها ضمن السياقين المحلي والدولي، إذ يُسهم هذا التحليل في توضيح الفوارق المعيارية بين البيئات القانونية والاجتماعية.

يقدم «البنك الدولي» تعريفاً للفساد بوصفه «إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق كسب شخصي»⁽¹⁾ عبر ممارسات تشمل الرشوة والابتزاز وتسهيل العقود والمعاملات وتعيين الأقارب والاستيلاء على المال العام، في حين تركز «منظمة الشفافية الدولية» على بُعد السلطة فتره «استغلالها لتحقيق المنفعة الخاصة». وينقاطع مجمل التعريفات حول كون «الفساد» سلوكاً ينطوي على إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق منافع شخصية أو فئوية بوسائل غير مشروعة تنتهك القوانين والأعراف الأخلاقية والنظام العام. ويتجلى هذا السلوك في السعي وراء مكاسب غير مستحقة، أو في توظيف النفوذ للوصول إلى المناصب والمنافع بطرق تلتفّ على النظام القانوني وتضعف العدالة المؤسسية.

الفرع الثاني : أشكال الفساد

يُمَارَس «الفساد الإداري» على مستويات متعددة تمتدّ من مراكز القرار العليا إلى الموظفين في المراتب الدنيا، داخل الإدارات الرسمية وفي تعاملها مع الأفراد والمؤسسات الخاصة على حدٍ سواء.

(1) أنطوان مسرة، دور مؤسسات الدولة والمجتمع الأهلي في مكافحة الفساد، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2012، ص 23.

ويتخذ هذا الفساد صورتين أساسيتين: مباشرة حين يجري تبادل فوري للمنافع الشخصية، وغير مباشرة عندما تتأجل المنفعة إلى وقت لاحق في شكل تبادل للخدمات أو الامتيازات. وتتوقع مظاهره بين ما هو علني مثل «الرشوة»، وما هو خفي كإفشاء المعلومات الخاصة بالصفقات العامة، مما يكشف عن طيف واسع من الممارسات التي تختلف في الشكل لكنها تتحد في الجوهر، أي في تحويل الوظيفة العامة إلى أداة لتحقيق مصالح خاصة.

أولاً: الرشوة

تتجلى «الرشوة» باعتبارها أكثر صور «الفساد الإداري» شيوعاً، إذ تعبّر عن حصول موظف عام على مال أو منفعة مقابل أداء عمل أو الامتناع عن تنفيذه بما يخالف القواعد القانونية أو الأخلاقية. وتتسع أشكالها لتشمل العمولات والإكراميات التي تُدفع لتسهيل المعاملات أو تسريعها، حتى عندما تكون هذه المعاملات مشروعة في أصلها. وقد كان الرئيس فؤاد شهاب يصف أصحاب هذه الممارسات بـ«أكلة الجبنة»، في إشارة إلى تقاسم المنافع داخل أجهزة الدولة. ومع الوقت، تتحوّل الرشوة إلى ضريبة غير رسمية تُفرض على المواطنين مقابل حقهم الطبيعي في الخدمة، بما يُنتج تآكلاً تدريجياً في الثقة العامة. وفي هذا السياق، أكدت المادة (19) من «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» تجريم أي موظف يستغل موقعه للحصول على مزية غير مستحقة له أو لغيره، باعتبار ذلك انتهاكاً صريحاً للقانون ومساساً بكرامة الوظيفة العامة.

ثانياً: الغش

يتجسّد «الغش» بوصفه جريمة اقتصادية تقوم على الاحتيال والتلاعب بالمعاملات الرسمية أو التجارية لتحقيق منافع غير مشروعة. ويظهر هذا الشكل من الفساد حين يشارك موظفون عموميون في أنشطة غير قانونية كالتزوير أو تسترهم على هذه الأفعال من خلال ما يُعرف بـ«الحيل السياسية»⁽¹⁾. وقد عرف لبنان نماذج متعدّدة لهذا النمط، من استيراد النفايات السامة وطمرها في قرى لبنانية، إلى قضايا «بنك المدينة» في غسيل الأموال⁽²⁾، وصولاً إلى تزوير شهادات المنشأ والبيانات الجمركية كما في ملف اللحوم الفاسدة. وتُظهر هذه الوقائع علاقة مباشرة بين ضعف الرقابة واتساع دوائر الفساد الاقتصادي، إذ يؤدي غياب المحاسبة إلى ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب وتحويل الغش إلى ممارسة شبه مؤسسية.

ثالثاً: الابتزاز

يتخذ «الابتزاز» شكل استغلال مباشر للسلطة أو التهديد باستخدامها لانتزاع أموال أو امتيازات من

(1) جون سميث، «مكافحة الفساد: إستراتيجيات فعالة للحكومات والمؤسسات»، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018، ص 110.

(2) جورج صوفان، الفساد الإداري والمالي في القطاع العام اللبناني: دراسة حالة، الطبعة دار النهار، بيروت، 2017، ص 230.

الأفراد والمؤسسات. ويتدرّج هذا السلوك من التهريب الصريح إلى فرض مبالغ مالية غير قانونية لقاء الحماية أو تسهيل المعاملات. وغالبًا ما يُرغم الضحايا على تكرار الدفع لتجنّب التعطيل الإداري أو العقوبات، ما يجعل الابتزاز شكلاً من أشكال الجباية غير الشرعية المفروضة خارج نطاق القانون. وتزداد خطورته حين يمارسه أصحاب القرار مستخدمين سلطة القانون كأداة ضغط شخصية، فيتحول من انحرافٍ فردي إلى آلية مؤسسية لإعادة توزيع المنافع داخل شبكات الولاء والمصالح.

رابعاً: المحسوبية والمحابة

تتجلى «المحابة» و«المحسوبية» في استغلال النفوذ لتعيين الأقارب أو المؤيدين في المناصب العامة وتوزيع الموارد على أسس شخصية لا مهنية. ومع مرور الزمن، تتحول هذه الممارسات إلى آلية للحفاظ على الولاءات السياسية من خلال تقويض مبدأ تكافؤ الفرص وتهميش الكفاءات. أما على المستوى المؤسسي، فتسهم شبكات الولاء المتولدة عنها في إضعاف البنية الإدارية وتحويل السلطة إلى أداة لنقل المنافع من المجال العام إلى الخاص، بما يؤدي إلى تركّز المال والنفوذ في يد قلة مرتبطة بالقرار السياسي.

المطلب الثاني: أسباب الفساد في لبنان وتداعياته

تتنوّع أسباب «الفساد» وتتشابك وفق البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فعندما يتراجع الدخل وتضعف التشريعات الرادعة تتسع مساحاته داخل الإدارات العامة. وفي السياق اللبناني، يسهم النظام الطائفي في ترسيخ الظاهرة من خلال تحويل الولاء من الدولة إلى الجماعة، ما يجعلها عائناً هيكلياً أمام التنمية وانتهاكاً مباشراً لحقوق الإنسان.

يمثّل «الفساد الإداري» تحدياً بنيوياً يتغلغل في بنية المجتمع والاقتصاد والسياسة، إذ تتفاعل أسبابه الثقافية والسياسية والاقتصادية لتوليد بيئة مؤاتية لاستمراره. وتُظهر الفجوة بين الثراء والفقر كيف يقود التفاوت الاقتصادي إلى نشوء دوائر نفوذ تستغل ضعف الرقابة لمراكمة الثروة والسلطة، فتتقدّم المنفعة الخاصة على المصلحة العامة.

يتعرّز انتشار «الفساد الإداري» حين تضعف المنظومة التشريعية والرقابية، فينشأ شعورٌ بالحصانة لدى أصحاب القرار يشجع على استغلال السلطة والإفلات من العقاب. وتُفضي هذه الحالة إلى تداعيات بنيوية متداخلة تبدأ بتقويض الثقة بين المواطن والدولة وتشويه صورة البلاد خارجياً، وتمتد إلى تعطيل النمو الاقتصادي وتشجيع التهرّب الضريبي وتراجع الاستثمارات. ونتيجةً لذلك، يعيد «الفساد» توزيع الثروة بطريقة غير عادلة تعمّق الانقسام الاجتماعي وتُضعف التماسك الوطني.

يقوّض «الفساد» الرابط الأساسي بين المواطن والدولة، فتتراجع الشرعية السياسية ويهتّر الاستقرار الاجتماعي. ومع تآكل الثقة تتزايد احتمالات الانقسام، مما يهدد العقد الاجتماعي ويُضعف قابلية

الدولة للإصلاح. وعلى المستوى الاقتصادي، يقود «الفساد» إلى هدر الموارد العامة وتراجع كفاءة الإدارة، إذ تُوجّه الأموال نحو مشاريع غير منتجة أو تُهرّب خارج الدورة الوطنية، فتتراجع الإنتاجية وتضعف الاستثمارات طويلة الأمد.

ويتعمّق «الفساد» حين يتراجع استقلال القضاء وتتواطأ بعض الجهات الرسمية، إذ يؤدي غياب المحاسبة الفاعلة إلى ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب وإضعاف الثقة بالنظام القانوني برمّته. ويتجاوز أثره حدود الاقتصاد والمجتمع ليطل البنية السياسية والثقافية، فيُنتج تآكلًا في القيم الديمقراطية ويقوّض مبادئ الحوكمة الرشيدة ويضعف قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات العامة بكفاءة.

وينعكس «الفساد الإداري» على مكانة الدولة في النظام الدولي، إذ يضعف ثقة الشركاء الخارجيين ويثير مخاوف المستثمرين، فتتراجع الاستثمارات ويزداد مستوى العزلة الاقتصادية والسياسية، فيتحوّل الفساد من ظاهرة داخلية إلى عاملٍ محدّدٍ لصورة الدولة عالميًا.

وعليه، يتطلّب التصدي لظاهرة «الفساد الإداري» إرادةً سياسيةً وتشريعيةً وأخلاقيةً موحّدة تعمل على ترسيخ مبادئ الشفافية وتفعيل منظومة الحوكمة الرشيدة، بالتوازي مع إشراك المجتمع المدني في المراقبة والمساءلة، بما يؤسس لبناء دولة أكثر عدالةً واستقرارًا وتنميةً مستدامة.

الفرع الأول: أسباب الفساد في لبنان

تتشابه أسباب «الفساد» عالميًا، لكنّ كل تجربة تتشكّل وفق مسارها التاريخي وبنائها الاقتصادية والاجتماعية. وفي لبنان، تتقاطع الجذور مع دول الجنوب العالمي والعالم العربي، غير أنّ بنية النظام السياسي ومسار تشكّل الدولة «الحديثة» أفرزا نمطًا محليًا جعل الظاهرة جزءًا من الثقافة الاجتماعية. ومع مرور الزمن، تطوّر المسار من ممارساتٍ متفرقة إلى منظومةٍ للإفساد المنظم، حيث تتفاعل العوامل الاجتماعية والسياسية في تغذية الظاهرة وتعميقها.

أولاً: الأسباب الاجتماعية

يؤدي تراجع القدرة الشرائية إلى ضغطٍ مباشرٍ على الأسر والموظفين العموميين، فتتقدّم المصلحة الخاصة على الواجب العام. ومع تفاقم الأعباء، يستغل بعض العاملين مواقعهم لتجاوز القوانين، فتتحوّل «الرشوة» من وسيلة تسهيل استثنائية إلى «ضريبة غير رسمية» تُفرض مقابل أداء الخدمة. ومع مرور الوقت، تُنتج هذه الممارسات منظومة قيم بديلة تجعل «الرشوة» و«العمولة» و«السمسرة» جزءًا من نظام الحوافز اليومي. ويتبدّل الوجدان العام عبر تسميات تبريرية كـ«الفساد المنتج»⁽¹⁾، ما يمنح السلوك المنحرف شرعية زائفة. ويترافق ذلك مع تراجع ثقافة «المساءلة» وضعف آليات

(1) جورج ناصر، دور الفساد في تعطيل النمو الاقتصادي في لبنان: دراسة حالة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، 2018، ص 130

الرقابة، بينما يُفَاقم «تعارض المصالح» الأزمة عندما يجمع بعض النواب بين التشريع والتنفيذ. وفي ظلّ اختراقاتٍ ماليةٍ وسياسيةٍ لوسائل الإعلام، تتراجع قدرتها على الرقابة، فتغيب المتابعة القضائية الفاعلة ويخسر المجتمع أداة الإنذار المبكر⁽¹⁾.

ثانياً: الأسباب السياسية

تفرز «الطائفية السياسية» بنية محاصصةٍ تُقسّم السلطة والمؤسسات على أساس الانتماء لا الكفاءة، فتتحوّل الوظائف العامة إلى أدواتٍ للولاء والرعاية تُعيد توزيع المنافع من المجال العام إلى الخاص. وفي هذا الإطار، رسّخ اعتماد لبنان نموذج «الديمقراطية التوافقية» (Consociational Democracy) تقاسم السلطة على حساب المنافسة العادلة والمساءلة. وأسهم النفوذ الخارجي في إضعاف المؤسسات عبر تشريعاتٍ وتعييناتٍ موجّهةٍ سياسياً⁽²⁾، فمع غياب المشاركة الفاعلة تراجعت المساءلة وتوسّعت شبكات الفساد دون أن تؤدي التعديلات الانتخابية اللاحقة إلى تحديثٍ مؤسسيٍّ فعليٍّ.

يواجه «حكم القانون» ضغوطاً متواصلةً نتيجة غموض النصوص القانونية وانتقائية التطبيق. ومع تداخل السياسة في التعيينات القضائية، تتراجع الاستقلالية وتتعطل آليات المساءلة. كما تفقد هيئات الرقابة فعاليتها بسبب نقص الموارد وتنامي التدخلات، فتتسع دائرة الإفلات من العقاب وتستمر الحلقة المغلقة. ورغم وجود ثلاث جهاتٍ رقابيةٍ أساسيةٍ هي «مجلس الخدمة المدنية» و«هيئة التفتيش المركزي» و«ديوان المحاسبة»، فإن التدخلات السياسية ونقص الكوادر يعيقان أداءها. ويتأرجح «ديوان المحاسبة» بين رقابةٍ سابقةٍ ولاحقةٍ تترك ثغراتٍ يُعاد عبرها إنتاج الممارسات الفاسدة. ويؤدي قصور الإطار التشريعي وضعف «حق الوصول إلى المعلومات» إلى تدوير الفساد خارج الرقابة، إذ يُتيح احتكار البيانات أو بيعها عبر قنواتٍ غير رسميةٍ التلاعب في «المناقصات» و«الامتيازات»، ما يفضي إلى إعادة توزيع الموارد بعيداً عن معايير النزاهة.

وعليه، تتطلب مواجهة «الفساد الإداري» إصلاحاً متزامناً في الثقافة والمؤسسات، يقوم على ترسيخ «المساءلة» كعرفٍ اجتماعيٍّ وممارسةٍ قانونيةٍ، وفصل التعيينات العامة عن شبكات الولاء، وتحسين استقلال القضاء، وتمكين أجهزة الرقابة بمواردٍ وصلاحياتٍ واضحة، وضمان «حق الوصول إلى المعلومات» بحيث يصبح تدفق البيانات في خدمة الصالح العام لا أداةً لتدوير الإفساد.

الفرع الثاني : تداعيات الفساد

يتسلّل «الفساد» إلى تفاصيل الحياة اليومية سواء كان الأفراد على تماس مباشر به أم لا، لأن أثره

(1) حسام الدين سليمان، الجرائم المالية والاقتصادية في لبنان: تحليل قانوني وقضائي، الطبعة الثانية، دار الفارابي، بيروت، 2020، ص 130.

(2) حسام الدين سليمان، المرجع السابق، ص 125.

يمتد إلى بنية الاقتصاد ومعيشة الناس. تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن كلفته في لبنان تبلغ نحو 5.1 مليار دولار سنوياً، ما يقلل من قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة⁽¹⁾. وحين يتفشى الفساد، يتباطأ النمو وتزداد معدلات الفقر وتراجع الثقة بالحكومة، إذ تنشأ علاقة عكسية بين الحكم الرشيد وتفكك الإدارة العامة.

تفاقم «الفساد الإداري والمالي» في مراحل سابقة من دون أن يلقي رصدًا دوليًا واضحًا بسبب التعقيم وتراكم الانحرافات داخل الإدارة. ومع تحوّل بيئة الإعلام والمحاسبة، انكشفت مظاهره وأصبحت موثقة في تقارير محلية ودولية تشير إلى خلل هيكلي في إدارة المال العام⁽²⁾. يعكس هذا الخلل نتيجة التوتر بين النظامين الاقتصادي والسياسي في الدول النامية، حيث يتيح غياب الشفافية وسيطرة البيروقراطية بيئة خصبة لانتشاره⁽³⁾. ويتحول ضعف الرقابة وتطبيق القانون إلى آلية لإدامة الفساد داخل الأجهزة الحكومية.

يفضي الفساد إلى خلل مالي هيكلي أبرز مظاهره «عجز الموازنة العامة»، إذ تتراجع الإيرادات نتيجة التهرب الضريبي وتزداد النفقات بسبب سوء الإدارة. ينعكس ذلك في ضعف قدرة الدولة على تمويل الاستثمارات والتنمية، كما يؤدي التمويل المصرفي للعجز إلى تضخم مزمن يحد من الاستقرار الاقتصادي⁽⁴⁾. وتشير تجارب آسيوية إلى العلاقة الوثيقة بين الفساد وضعف النظام الضريبي، كما في تايوان والصين حيث ارتبطت الرشوة بقطاع البناء وتقدر الأموال المهربة سنوياً بعشرات المليارات⁽⁵⁾.

في السياق اللبناني، تراكمت آثار الفساد في بنية الاقتصاد والخدمات العامة، فتراجعت جاذبية الاستثمار الأجنبي وارتفع الدين العام وتدهورت قطاعات الكهرباء والتعليم والصحة. كما تفاقم الفقر والبطالة وزدادت موجات الهجرة بحثاً عن العدالة والعيش الكريم.

يشكل «الفساد» عائقاً بنيوياً أمام مسار «التنمية»، لأنه يحول الموارد العامة عن أهدافها إلى مشاريع تخدم مصالح خاصة. ومع تراجع الثقة بالمؤسسات، يتباطأ الاستثمار وتدهور جودة المرافق العامة

(1) سامي خضرا ، «الفساد المالي والإداري في لبنان : الوقاية و الرقابة»، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العربية ، بيروت ، 2020 ، ص 57.

(2) سامي خضرا ، الفساد السياسي و الإداري في لبنان : الوقاية و الرقابة، المرجع السابق ، ص 58.

(3) ربي حداد، «الفساد و المؤسسات السياسية في لبنان: التحديات و الحلول»، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، 2017 ، ص 146.

(4) سامي خضرا، «الفساد المالي والإداري في لبنان: الوقاية والرقابة»، المرجع السابق، ص 57.

(5) سمير نصرالله، الفساد و الاقتصاد اللبناني : تحليل و تداعيات»، الطبعة الأولى ، دار العاصمة ، بيروت ، 2013، ص 98 .

بسبب منح العقود على أساس الرشوة لا الكفاءة⁽¹⁾. ينعكس ذلك في تآكل قدرات الدولة على تمويل التنمية المستدامة كما يظهر في التجربة اللبنانية التي تستنزف معظم موازنتها في خدمة الدين العام ورواتب القطاع العام، في حين تتراجع الاستثمارات المنتجة في التعليم والصحة.

تعمل «المحسوبية» على إعادة إنتاج الفساد داخل أجهزة الدولة، إذ تُهمّش الكفاءات وتُستبدل بعلاقات الولاء. ومع تراكم غير المؤهلين في المواقع الإدارية، تضعف هيبة الدولة وتضعف معايير العدالة. ينتج عن ذلك نزيف في الطاقات البشرية باتجاه الخارج، ما يحرم المجتمع من طاقاته العلمية والمهنية⁽²⁾.

يرتبط الفقر ارتباطاً عضوياً بالفساد وفق تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي، إذ يؤدي الأخير إلى هدر الموارد العامة وتراجع الرقابة على القطاعات الحيوية. فحين تُستبدل الكفاءة بالرشوة، تفقد الحكومة أدواتها في ضبط الأسواق والضرائب والإنفاق العام. ومع تفشي المحسوبية، تضعف جودة الإدارة ويتراجع أداء المؤسسات في تحقيق العدالة الاقتصادية⁽³⁾. في الحالة اللبنانية، يتجلى ذلك في عزوف الكفاءات عن العمل العام وتراجع ثقة الشباب بجدوى البقاء في وطنهم.

يتطلب التغلب على الفقر اقتصاداً مستقرّاً يخضع لسياسات مالية رشيدة تكبح التضخم وتقلّل سوق العمل. غير أن الاقتصادات التي يهيمن عليها الفساد تفقد هذه الركائز، لأن الإنفاق العام يُوجّه نحو مشاريع تحقق أرباحاً غير مشروعة للنخب بدل تعزيز التعليم والرعاية الصحية. وهكذا تتحول المساعدات إلى أدوات فساد بدل أن تكون رافعة للتنمية.

يؤدي الفساد إلى إنهك الدولة من الداخل وتراجع قدرتها على إدارة علاقاتها الخارجية بفاعلية. فمع تآكل الثقة الداخلية، يضعف موقعها التفاوضي أمام الشركات والدول الأخرى، وتُعقد عقود غير متكافئة تمس بسيادتها الاقتصادية. كما تتقلص المشاركة الشعبية، فيتراجع التأييد الدولي لأي تعاون مستدام معها.

وعليه، فإنّ الفساد لا يقتصر على كونه خللاً أخلاقياً أو إدارياً، بل يمثل بنية مرضية تمس جوهر الدولة وقدرتها على البقاء، إذ يتحول من سلوك فردي إلى منظومة تُنتج الإعاقة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في آنٍ واحد.

(1) سامي خضرا، الفساد السياسي والإداري في لبنان: الوقاية والرقابة، المرجع السابق، ص 58.

(2) علي الحمود، «الفساد: التحديات والحلول»، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، 2015، ص 134.

(3) علي أحمد، «فعالية إستراتيجيات مكافحة الفساد في المجتمعات العربية»، الطبعة الأولى، دار المحروسة، القاهرة، 2020، ص 156.

المبحث الثاني : طرق مكافحة الفساد في لبنان

تتعدد الخيارات الممكنة لمكافحة «الفساد الإداري» تبعاً لخصوصية البنى المؤسسية، غير أنّ فعاليتها تتوقف على توازن بين الإصلاح القانوني والرقابة المجتمعية. ويقتضي ذلك الحدّ من الاحتكاك المباشر بين الموظفين والجمهور عبر التحوّل الرقمي وتبسيط الإجراءات، إلى جانب مراجعة التشريعات لتواكب التطورات الإدارية الراهنة وتعزيز الشفافية. يُعدّ تشديد التشريعات وتحسين النظم القانونية خطوةً مركزيةً في مكافحة «الفساد»، إذ يتيح فرض عقوبات رادعة على المتورّطين ويعزّز الشفافية في المعاملات الحكومية والاقتصادية. ومن ثمّ تتوطد آليات «الرقابة المالية» عبر إلزام الإدارات بالتقارير الدورية لضمان المساءلة والحدّ من التلاعب بالإنفاق العام.

تسهم التكنولوجيا في تقليص مساحات الفساد عبر التحوّل إلى «حوكمة رقمية» تستخدم الأنظمة الإلكترونية لتبادل المعلومات ومراقبة الأداء. ويؤدي ذلك إلى رفع مستوى الشفافية وتسهيل الوصول إلى البيانات العامة وتمكين المشاركة المجتمعية في صنع القرار. ويتطلّب الإصلاح المستدام ترسيخ «ثقافة المساءلة» داخل المؤسسات، بحيث تتحوّل النزاهة إلى ممارسة يومية لا شعارات عامة. ويتحقّق ذلك عبر تدريب الموظفين والمسؤولين على مبادئ الشفافية وتشجيع مبادرات «المجتمع المدني» في الرصد والتبليغ عن الانتهاكات.

كما يتعزّز أثر الجهود الوطنية عبر «التعاون الدولي» الذي يربط تبادل المعلومات بالتحقيقات القضائية والتدريب الفني، مما يسهم في مواجهة «الفساد العابر للحدود» ودعم الدول في تطوير قدراتها المؤسسية.

وعليه، لا يمكن اعتماد استراتيجية واحدة لمكافحة «الفساد الإداري»، لأنّ خصوصية السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي تحدّد أدوات الإصلاح الممكنة. وبناءً على ذلك، فإنّ النجاح في مواجهة يتطلّب تكامل الجهود بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ضمن إطار مؤسسي وأخلاقي يرسّخ قيم الشفافية والمساءلة ويؤسّس لحوكمة رشيدة قادرة على تحقيق تنمية مستدامة.

المطلب الأول : خيارات أجهزة الدولة

يتحقّق الإصلاح الإداري حين يُترجم القرار السياسي إرادةً حازمة في مواجهة «الفساد»، لأنّ قوة القرار تشكّل المدخل العملي لأيّ تحول إداري فعّال. ويظهر التاريخ اللبناني أن نجاح «الإصلاح الشهابي» ارتبط بإرادة الرئيس فؤاد شهاب، إذ شكّل قراره السياسي الصلب ركيزة للإصلاح رغم مقاومة النخب التقليدية التي لم تؤمن بمساره، لكنها التزمت به تحت ضغط الصلاحيات الدستورية الواسعة التي امتلكها. أما اليوم، ومع تفكّك السلطات وتراجع فعاليتها، فقد أصبح الإصلاح أكثر

تعقيداً. ويقتضي الواقع الراهن نشوء قوى اجتماعية ومجموعات ضغط قادرة على تحفيز المسؤولين لاتخاذ قرارات إصلاحية قد تتعارض مع مصالحهم الخاصة، لتعيد الحياة إلى منطق المصلحة العامة.

الفرع الأول : تنشيط الإدارة والتشريع

تميل المعاملة الرسمية في لبنان إلى مسار طويل ومعقد يستغرق أسابيع عديدة ويتطلب توافيق متعدّدة، ما يفتح ثغرات واسعة أمام «الفساد» داخل الجهاز الإداري. ويظهر هذا الواقع حاجة ملحة إلى تقليص التعقيد الإداري والحدّ من الروتين عبر تبسيط الإجراءات وإلغاء المتطلبات غير الضرورية. ويُعدّ اعتماد نظام «الشبّاك الموحد» في الإدارات العامة أحد الحلول العملية القابلة للتطبيق، إذ يختصر المسار الإداري ويوحّد مراحل المتابعة، ما يقلّل فرص الرشوة ويعزّز الشفافية في الأداء.

كما يستدعي الإصلاح الإداري الحدّ من الاحتكاك المباشر بين الموظفين والجمهور، بعدما أثبتت تجربة إنجاز بعض المعاملات عبر «لبنان بوست» (Libanpost) فعاليتها في تسريع الإجراءات وتخفيض كلفتها الإدارية، رغم الأجر الإضافية التي تتقاضاها الشركة. ويتطلّب الإصلاح الإداري توظيف التطوّر التكنولوجي لتسريع إنجاز المعاملات وتجاوز البيروقراطية التقليدية، بما يحدّ من التفاعل المباشر الذي يشكل بيئة خصبة للرشوة. ويسهم تطوير «الحكومة الإلكترونية» في تعزيز الشفافية، وتقليص نفوذ الوسطاء والسياسيين داخل الإدارة، تمهيداً لقيام جهاز إداري رقمي فعال يخدم المواطن لا المصالح الخاصة.

تتزايد الحاجة إلى تحديث الإطار التشريعي وتفعيله ليواكب جهود مكافحة «الفساد»، عبر إدخال قوانين جديدة وتعديل القوانين النافذة بما يعزّز الشفافية والمساءلة. ويأتي في مقدّمة هذه المبادرات مشاريع القوانين المتعلقة بالصفقات العمومية، وحماية كاشفي الفساد، وإنشاء «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد». كما يقتضي تطبيق «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» تفعيل مشروع قانون تضارب المصالح، وتعديل بعض مواد «قانون العقوبات» و«قانوني أصول المحاكمات الجزائية والمدنية»، إلى جانب إعداد قانون خاص باسترداد الموجودات المنهوبة بما ينسجم مع أحكام الاتفاقية الدولية⁽¹⁾.

كشف «قانون الإثراء غير المشروع» الصادر عام 1999 عن تناقض بنيوي بين هدفه المعلن وآلياته التنفيذية، إذ تضمّن شروطاً تعجيزية جعلت تطبيقه شبه مستحيل. فقد أوجب على الشاكي تقديم كفالة مصرفية مقدارها خمسة وعشرون مليون ليرة لبنانية، وأتاح للقضاء تغريمه بمبالغ تصل

(1) علي جعفر ، «آفة الفساد و تأثيراتها على التنمية في لبنان» ، الطبعة الثانية، دار النهار ، بيروت، 2010، ص 130 .

إلى مئتي مليون ليرة والحكم عليه بالسجن في حال ردّ الدعوى، ما حوّل أداة المساءلة إلى مصدر ردع. وتُظهر هذه الصياغة رغبة واضعي القانون في تحييده لا تفعيله، ما يستدعي تعديله ليتوافق مع الغاية المعلنة في مكافحة الفساد الإداري⁽¹⁾.

كما تبرز ضرورة إصلاح «ديوان المحاسبة» من خلال جعل تقاريره علنية وملزمة التنفيذ ضمن آجال محدّدة، بما يعزّز الشفافية والمساءلة. ويتكامل هذا الإصلاح مع إعادة هيكلة المؤسسات العامة التي تعاني ترهلًا إداريًا، مثل وزارة الإعلام، ووزارة الثقافة، ومرفأ بيروت، والمؤسسة العامة للإسكان، والهيئة العليا للإغاثة، ومصلحة سكك الحديد والنقل المشترك. ويُعدّ إقرار نظام إداري لامركزي خطوة محورية في تفعيل اتفاق الطائف، عبر منح البلديات سلطات وموارد بشرية ومالية كافية لتأدية دور «الحكومة المحلية»، مع إخضاعها لرقابة «ديوان المحاسبة» وضمان شفافية التحويلات المالية إلى «صندوق البلديات المستقل».

الفرع الثاني : تعزيز نظم الرقابة والمساءلة

يشكّل «حكم القانون» الصارم الركيزة الأولى لمكافحة «الفساد»، لأنّ فعالية تطبيق القوانين تعزّز شرعية السلطة وتقوّي احترام القانون من جانب الدولة والمجتمع معًا. ويُعدّ إصلاح «الجسم القضائي» محورًا أساسيًا في مسار ترسيخ سيادة القانون، إذ إنّ استقلالية القضاء تتحقّق بمنح «مجلس القضاء الأعلى» صلاحيات كاملة في التعيين والتحقيق، ما يضمن تحييده عن التدخل السياسي ويحفظ نزاهته الوظيفية. ويتطلّب إصلاح القضاء أيضًا تحصينه من التأثيرات الخارجية وتدعيمه بمعايير أخلاقية واضحة، مع تشديد العقوبات التأديبية بحقّ القضاة المخالفين لضمان هيبة العدالة وثقة المواطنين بها.

ويستدعي الإصلاح القضائي والإداري سدّ الشواغر في الجهازين القضائي والعام، خصوصًا في المناصب القيادية، على أساس معايير شفافة تراعي الكفاءة والاختصاص، ضمن رؤية لإعادة هيكلة المؤسسات على أسس حديثة وفعّالة. كما يقتضي الإصلاح تعزيز دور «هيئات المراقبة» لتشمل تحقيقاتها جميع المستويات الوظيفية، بما في ذلك الوزراء وكبار المسؤولين المكلفين بإنفاق المال العام، على أن تُحال المخالفات إلى القضاء العادي. فالمساءلة يجب أن تتمحور حول البراءة أو التجريم لا حول الجدل بشأن رفع الحصانة، لأنّ القانون يفقد مهابته حين يصبح الاستثناء قاعدة. ويُفترض أن تصبح «استشارات الهيئات القضائية» وقراراتها، بما في ذلك «مجلس شورى الدولة»، ملزمة بالتنفيذ لضمان وحدة المعايير القانونية واستقرار المرجع القضائي.

تمثّل «مكافحة الفساد» عملية متكاملة تقوم على شراكة فعلية بين السلطة المركزية والمجتمع. وحين

(1) ليلي خوري، الفساد المالي والإداري في لبنان : القضايا والتحديات «، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، 2017، ص 138.

تخضع هذه السلطة لشبكات الفساد، يصبح من واجب المجتمع الأهلي ممارسة الضغط لتعديل السياسات المنحرفة واستعادة المصلحة العامة. ويُفترض بالمواطن أن يدرك أنه شريك في المال العام، وأن أي اعتداء عليه هو اعتداء على حقوق المجتمع وخدماته المشتركة، ما يجعل الدفاع عن النزاهة مسؤولية جماعية.

تستمد مكافحة الفساد فعاليتها من اندراجها ضمن رؤية وطنية شاملة تقوم على الشفافية، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك تنسيق الجهود بين الدولة والمؤسسات والمجتمع المدني والمواطنين لبناء مستقبل قائم على النزاهة والمساءلة.

ومع تنامي ظاهرة الفساد، يبرز دور «المجتمع الأهلي» كركيزة أساسية في المواجهة، عبر مبادرات متنوعة تشمل التوعية، والرقابة، والدفاع عن الحقوق. وتكمن أهمية هذه المبادرات في كونها تربط بين الوعي الجماعي والفعل المؤسسي، بما يسمح بتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة.

يقوم التغيير الحقيقي على بناء «ثقافة عامة لمكافحة الفساد» تستند إلى الوعي الجماعي بخطورته على مستقبل المجتمع. ويتطلب ذلك إدماج قيم النزاهة في المناهج التعليمية والبرامج التنقيفية بوصفها وسيلة وقائية تُحصّن الأجيال قبل انخراطها في الحياة العامة. كما يُعدّ إشراك المواطنين في مراقبة الأداء الإداري وتقديم الشكاوى خطوة ضرورية لترسيخ مفهوم المساءلة. غير أن فاعلية هذه الجهود تبقى رهينة بتغيير سلوك المواطن نفسه، إذ لا يمكن إنهاء الفساد ما دام الأفراد يبررونه أو يستفيدون منه. حينها يتحوّل المتغاضي عن الفساد إلى شريك فيه، وتبقى الدولة عالقة في حلقة مفرغة من التواطؤ والعجز.

تتطلب محاربة الفساد ترسيخ «المساءلة الديمقراطية»، إذ تُعدّ الانتخابات الشفافة الآلية الأنجع لمحاسبة من يتولّون السلطة. ويقتضي ذلك ضمان نزاهة العملية الانتخابية وتحريرها من الضغوط، بما يتيح تمثيلاً حقيقياً وإعادة إنتاج النخبة السياسية على أسس الكفاءة لا الولاء. كما يستدعي الإصلاح فصل المناصب التنفيذية عن التشريعية، ورفع الحصانات التي تحول دون المقاضاة، وربط أجور النواب بمردودهم التشريعي ومشاريعهم المنجزة، بما يعيد التوازن بين المسؤولية والمكافأة.

يشكّل «القطاع الاقتصادي» شريكاً رئيسياً في مكافحة الفساد نظراً لدوره في تمويل الدولة وتنشيط الدورة المالية. وتؤكد تجارب سابقة، مثل تعاون المصارف مع «مصرف لبنان» في كشف مخالفات «الهيئة العليا للإغاثة»، قدرة هذا القطاع على المساهمة في الرقابة والشفافية. ويمكن للهيئات الاقتصادية أن تمارس ضغطاً مشروعاً على الحكومة لتحرير الإدارة من التدخلات السياسية، وأن تدفع نحو سياسات عامة أكثر عدالة. كما تستطيع عبر نشر المعرفة بالحقوق والواجبات الضريبية، وتعريف المهن بأنظمتها القانونية، أن تعزّز الثقة بين الدولة والقطاع الخاص⁽¹⁾.

(1) نديم الحسن، «الإصلاح القضائي ومكافحة الفساد في لبنان: دراسة تحليلية»، الطبعة الثالثة، دار النهضة

ويكتمل هذا الدور بتفعيل «جمعيات حماية المستهلك» لتؤدي وظيفة رقابية مكملة لعمل «مديرية حماية المستهلك» في وزارة الاقتصاد. ويُعدّ «قانون حماية المستهلك» لعام 2005 خطوة نوعية لفرض الغرامات والعقوبات على المخالفين، لكنه ما زال يعاني ضعف التطبيق، إذ لم تُفَعّل «محكمة المستهلك» رغم تشكيلها، كما تعطلّ «المجلس الوطني لحماية المستهلك» عن أداء مهامه. ويشير ذلك إلى الحاجة الملحة لاستعادة هذه الأطر الرقابية لتأمين حماية فعلية لحقوق المواطنين في السوق

المطلب الثاني : فعالية دور المجتمع الدولي

مع تزايد الترابط العالمي في ظلّ «العولمة» عبر التجارة والاستثمار والاتصالات والتمويل، تتشابك مصالح الدول والشركات إلى حدّ يجعل من «الفساد» ظاهرة عابرة للحدود. فانتشاره في دولة واحدة يترك أثره في غيرها، إذ يضعف الثقة بالأسواق ويشوّه مناخ الاستثمار، ويؤدّي إلى إساءة استخدام المساعدات الدولية المخصصة للتنمية. وحين تفقد الدول قدرتها على الرقابة بفعل الفساد، تتحوّل إلى ملاذ آمن للجريمة المنظّمة والشبكات المالية غير المشروعة.

في مواجهة هذا الترابط المتسارع، تتنوّع خيارات «المجتمع الدولي» بين آليات قانونية واقتصادية وأمنية تهدف إلى مواجهة الفساد والجريمة العابرين للحدود وتعزيز التعاون العالمي. ويستند هذا التعاون إلى مبدأ التضامن الدولي وتبادل الخبرات لمواجهة التحديات المشتركة التي تمسّ الأمن والتنمية معاً.

ويُعدّ «التعاون لتطبيق القانون» من الركائز الأساسية في مواجهة الفساد العابر للحدود، إذ يتيح تبادل المعلومات بين الدول وتقديم الدعم القانوني والفني في قضايا «تهريب الأموال» و«تبييضها». ويؤدّي هذا التعاون إلى بناء شبكات رقابة فعّالة تحدّ من الجرائم المالية وتُعزّز الثقة في الأنظمة المصرفية العالمية.

كما يشكّل تعزيز «السلام والأمن الدوليين» أحد مسارات مكافحة الفساد غير المباشرة، إذ إنّ الصراعات والحروب تُضعف مؤسسات الرقابة وتُضاعف مخاطر الفساد.⁽¹⁾ لذلك يُسهم التوسّط الدوليّ ودعم المصالحات في تثبيت الاستقرار السياسيّ الذي يُعدّ شرطاً لإعادة بناء أنظمة شفّافة وعادلة.

ويُكمل البعد التنموي هذه الجهود عبر تعزيز التعليم وحقوق الإنسان والمساواة، لأنّ المجتمعات

العربية، بيروت، 2021، ص 168.

(1) وسيم الزين، « الفساد السياسي في لبنان: سلطة السياسيين وفساد السلطة»، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، 2018، ص 210.

المتعلّمة والعادلة أكثر قدرة على مقاومة الفساد. وتسهم برامج الدعم الفني والمالي وتبادل الخبرات في تمكين الدول النامية من بناء مؤسسات راسخة تستند إلى الشفافية والمساءلة⁽¹⁾.

وبناءً على ما سبق، يتّضح أنّ مكافحة الفساد في زمن العولمة تستدعي منظومة دولية متكاملة تُزاوج بين التعاون القانوني، والدعم الاقتصادي، والتمكين التنموي. ومن خلال هذا الترابط يمكن للمجتمع الدولي أن يحدث تحوّلًا إيجابيًا يعيد التوازن إلى الاقتصاد العالمي ويحصّن الدول من الانهيار المؤسسي.

الفرع الأول : التعاون لتطبيق القانون

تتجاوز مشكلة «الفساد» في لبنان حدودها الوطنية، شأنها شأن العديد من الدول، إذ تتداخل فيها عوامل عابرة للحدود ترتبط بالاستثمارات الكبرى، والمساعدات الدولية، وتجارة الأسلحة، حيث يجري الترتيب لدفع الرشاوى وتنفيذها ضمن شبكات مالية وتنظيمية تعمل في أكثر من دولة. وتظهر خطورة الظاهرة في ارتباطها بعمليات «غسل الأموال» التي تتخذ مسارات دولية معقدة، تشمل إيداع العائدات غير المشروعة في مصارف أجنبية، أو استثمارها في العقارات، أو تحويلها إلى شركات وصناديق ائتمانية وهمية تستفيد من الملاذات المالية الآمنة.

وتزداد صعوبة الملاحقة القانونية حين يتمكّن المتورّطون من الإفلات عبر مغادرة البلاد، مستفيدين من امتلاكهم جنسيّات مزدوجة أو إقامة في دول لا تربطها بلبنان اتفاقات قضائية فعّالة. ويبرز هذا الواقع الحاجة الملحة إلى «تعاون دولي» فعّال يهدف إلى منع الفساد واكتشافه وملاحقة مرتكبيه، عبر تبادل المعلومات وتعزيز الشفافية في التحويلات المالية والتعاملات العابرة للحدود.

الفرع الثاني : اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تُعَدّ «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» إطارًا دوليًا محوريًا يتّسم بطابع عالمي، إذ شاركت في صياغتها ومفاوضاتها التحضيرية أكثر من مئة وعشرين دولة إلى جانب منظمات دولية حكومية وغير حكومية. وتمثّل الاتفاقية ثمرة تطوّر تراكمي لسلسلة اتفاقات إقليمية سابقة، وتجسيدًا لإرادة سياسية دولية مشتركة استجابت لمطلبٍ متنامٍ من المجتمع المدني العالمي في مواجهة ظاهرة الفساد العابرة للحدود.

وتشكّل الاتفاقية بدورها «استراتيجية دولية شاملة» لمكافحة الفساد، تقوم على اعتماد تدابير تشريعية وتنفيذية متكاملة، وتُنشئ آلية متابعة وتقييم عبر «مؤتمر الدول الأطراف» لضمان تنفيذ الالتزامات. كما تضع أسسًا للتعاون القضائي بين الدول في مجالات الاسترداد والتحقيق والملاحقة، ما يجعلها

(1) يوسف خليفة اليوسف، الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، بيروت، 2013، ص 266.

أداة جامعة بين الوقاية والردع في منظومة الحوكمة العالمية.

الفرع الثالث: منظمة الشفافية الدولية

تُعدّ «منظمة الشفافية الدولية» (Transparency International) مؤسسة غير ربحية تأسست عام 1993 في ألمانيا، وتحولت إلى شبكة مدنية عالمية تضم أكثر من مئة فرع محلي، من بينها «المنظمة اللبنانية لتعزيز الشفافية»، وتُعدّ المرجع الأبرز في تعبئة الجهود المدنية لمكافحة «الفساد». تعمل المنظمة على توحيد الجهود العالمية لمواجهة الأثر المدمر للفساد على المجتمعات، من خلال بناء تحالفات مدنية واسعة وتطوير مبادرات مشتركة بين الفروع الوطنية والمؤسسات الدولية.

تتمثل مهمتها في إحداث تغيير بنيوي يقود إلى عالم خالٍ من الفساد، مع رفضها للثنائية التقليدية بين «الشمال» و«الجنوب» في تقييم الفساد، إذ تلتزم بمقاربة شاملة تكشف الممارسات الفاسدة في جميع الدول دون استثناء. ومنذ عام 1995 تصدر المنظمة «مؤشر مدركات الفساد» (CPI) الذي يقيس مستوى الشفافية في معظم دول العالم ويحظى باهتمام دولي واسع، كما تنشر تقارير متخصصة أبرزها «الباروميتر العالمي للفساد» و«دليل دافعي الرشاوى»، وهي أدوات ترصد الاتجاهات وتقيم السياسات العامة. ولا تتولّى المنظمة التحقيق في قضايا فساد فردية، بل تركّز على تطوير آليات الوقاية والمساءلة، وتعمل بشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص لتطبيق مبادئ الشفافية والإدارة الرشيدة. وترتكز فلسفتها على الحياد والشفافية في الأداء، وتسعى إلى بناء تحالفات عابرة للحدود لوضع مكافحة الفساد في صلب الأجندة الدولية. وقد ساهمت بفاعلية في صياغة «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» وترويجها كإطار قانوني عالمي. تُظهر هذه المبادرات أنّ الجهود الدولية والمجتمعية حققت خطوات ملموسة في كبح «الفساد»، غير أنّ النتائج ما تزال جزئية ومحدودة، ما يستدعي تطوير مقترحات جديدة لتعزيز التعاون الدولي وتوسيع نطاق الأدوات الوقائية والرقابية.

الخاتمة

يُعدّ موضوع «الفساد» من القضايا المتجدّرة في التاريخ السياسي والاقتصادي الحديث، إذ تمثّل مصدرًا رئيسيًا للأزمات التي تعاني منها الدول منذ عقود. وقد تناولته دراسات عديدة نظرًا لكونه ظاهرة بنيوية تمسّ أساس الحوكمة وتؤثّر في مسار التنمية. ومع تفاقم «الفساد الإداري والمالي»، باتت مؤسسات الدولة مهدّدة في كفاءتها واستقرارها، الأمر الذي يستدعي مقاربات متكاملة للتخفيف من مخاطره وإعادة ترميم الثقة العامة.

ومع اتّساع ظاهرة الفساد وتحولها إلى خطر يهدّد الأنظمة الداخلية للمجتمعات، أصبح لزامًا على الدول تبني آليات قانونية ومؤسسية فعّالة للحدّ من انتشارها وتحسين بنية الدولة ضدها. تؤدي نتائج الفساد إلى تشويه الدور المطلوب من الحكومة في تنفيذ سياساتها العامة وتحقيق أهداف التنمية، كما تضعف هيبة «دولة القانون» وتُفقد المواطنين ثقتهم بالمؤسسات. ويُقوّض الفساد بدوره جهود الإصلاح الديمقراطي، ويقصي الكفاءات والشرفاء عن مواقع القرار، ما يفاقم الشعور بالسخط ويفرّغ أجهزة الرقابة من فعاليتها.

تستدعي مواجهة الفساد تبني حزمة من المقترحات الإصلاحية أبرزها: ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات، ووضع استراتيجية وطنية شاملة تستند إلى أسس دستورية وقانونية وسياسية. كما يجب السماح بالتحقيق في ممارسات المسؤولين من دون حصانات استثنائية، وتبسيط الإجراءات الإدارية المعقّدة التي تشكّل بيئة خصبة للفساد. ويُعدّ إشاعة ثقافة «النزاهة» القائمة على الصدق والأمانة ركيزة أساسية في ترسيخ السلوك الأخلاقي العام.

كما يُعدّ رفع الوعي المجتمعي حول أضرار الفساد وأهميّة مكافحته خطوة أساسية في أيّ مشروع إصلاحي، من خلال آليات رقابية فعّالة تضمن الشفافية في الأنشطة الحكومية، وإتاحة المعلومات للمواطنين، وتوفير قنوات آمنة للإبلاغ عن الفساد من دون خوف من الانتقام، إلى جانب فرض عقوبات صارمة بحق المتورّطين.

وتبعًا لتعدّد مظاهر الفساد وأسبابه، يصبح من الضروريّ مواجهته بسياسات إصلاحية متكاملة تُترجم تشريعياً وتنفّذ مؤسسيًا، بما يعزّز فعالية الدولة في ردع الممارسات غير المشروعة واستعادة ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة. وفي هذا السياق، يبرز «التدقيق الجنائي» كأداة محورية في منظومة مكافحة الفساد، إذ يوفّر نهجًا محايدًا وموضوعيًا لتقييم الأنشطة المالية واكتشاف الجرائم والتجاوزات القانونية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الوثائق الرسمية

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). نيويورك: الأمم المتحدة، 2003. الرابط. تاريخ الدخول: 21 أكتوبر 2025.
- رئاسة مجلس الوزراء اللبناني. البيان الوزاري الأول لحكومة رياض الصلح (1943). بيروت: رئاسة مجلس الوزراء، 1943، ص 1-7. الرابط. تاريخ الدخول: 21 أكتوبر 2025.

2. الكتب والدراسات الأكاديمية

- أنطوان مسرة. دور مؤسسات الدولة والمجتمع الأهلي في مكافحة الفساد. الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 23.
- جورج صوفان. الفساد الإداري والمالي في القطاع العام اللبناني: دراسة حالة. بيروت: دار النهار، 2017، ص 230.
- جورج ناصر. دور الفساد في تعطيل النمو الاقتصادي في لبنان: دراسة حالة. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفكر العربي، 2018، ص 130.
- حسام الدين سليمان. الجرائم المالية والاقتصادية في لبنان: تحليل قانوني وقضائي. الطبعة الثانية. بيروت: دار الفارابي، 2020، ص 130.
- سامي خضرا. الفساد المالي والإداري في لبنان: الوقاية والرقابة. الطبعة الثالثة. بيروت: دار الكتب العربية، 2020، ص 57.
- سامي خضرا. الفساد السياسي والإداري في لبنان: الوقاية والرقابة. بيروت: دار الكتب العربية، 2020، ص 58.
- سمير نصر الله. الفساد والاقتصاد اللبناني: تحليل وتداعيات. الطبعة الأولى. بيروت: دار العاصمة، 2013، ص 98.
- علي الحمود. الفساد: التحديات والحلول. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفكر العربي، 2015، ص 134.

- علي أحمد. فعالية إستراتيجيات مكافحة الفساد في المجتمعات العربية. الطبعة الأولى. القاهرة: دار المحروسة، 2020، ص 156.
- علي جعفر. آفة الفساد وتأثيراتها على التنمية في لبنان. الطبعة الثانية. بيروت: دار النهار، 2010، ص 130.
- ليلي خوري. الفساد المالي والإداري في لبنان: القضايا والتحديات. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفارابي، 2017، ص 138.
- نديم الحسن. الإصلاح القضائي ومكافحة الفساد في لبنان: دراسة تحليلية. الطبعة الثالثة. بيروت: دار النهضة العربية، 2021، ص 168.
- وسيم الزين. الفساد السياسي في لبنان: سلطة السياسيين وفساد السلطة. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفارابي، 2018، ص 210.
- يوسف خليفة اليوسف. الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج. الطبعة الأولى. بيروت: دار النشر للجامعات، 2013، ص 266.

3. المراجع الأجنبية

- John Smith. Combating Corruption: Effective Strategies for Governments and Institutions. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 2018, p. 110.